«سوف يشاركون في خطة تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية، وتأخذ في الاعتبار م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وفي الوقت الذي حاول رابين اظهار «ديمقراطيته» عبر الحوار مع ممثلي سكان المناطق المحتلة، كان يطلق التصريحات ويتخذ الاجراءات العملية لتنفيذ شق «العصا» في السياسة الاسرائيلية الجديدة. وفي هذا السياق، حذّر رابين الفلسطينيين من انه في حال عدم قبول اقتراح الانتخابات، سوف يصدر الأوامر الى الجيش الاسرائيلي لاتخاذ خطوات «أكثر قسوة لقمع الانتفاضة». ومن بين الوسائل التي ذكرها رابين «تقليل الارتباط الاسرائيلي بقوة العمل الفلسطينية، وذلك بمنع مئة ألف فلسطيني من المناطق المحتلة العاملين داخل ' الخط الاخضر' من الاستمرار في العمل». وعلى الرغم من انه اعترف بالصعوبات التي تجرّها مثل هذه الخطوة على الاقتصاد الاسرائيلي، الّا انه اعتبرها بمثابة «كابح ازاء سكان المناطق [المحتلة] واقتصادهم» (**دافار**، ١٧/٥/١٩٨٩). وتحدث رابين، كذلك، عن فرض عقوبات اقتصادية أخرى لمنع بيع منتجات المناطق المحتلة في اسرائيل، اضافة الى تقليص حرية الحركة الفلسطينية بين تلك المناطق واسرائيل.

مصادر صحفية أخرى ذكرت انه في اطار خطة تصعيد العقاب في المناطق سوف «يركّز جهاز الامن الاسرائيلي على ما يسمّونه ' أهدافاً نوعية ' ، أي على المسؤولين القائمين على تنظيم الانتفاضة» (**عل همشمار**، ١٧/٥/١٩٨٩).

وعلى صعيد التنفيذ العملي للسياسة الاسرائيلية الجديدة، شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة تصعيداً خطيراً للاجراءات الوحشية من جانب السلطات الاسرائيلية، حيث أغلقت معظم المناطق المحتلة وطبّقت عليها نظام حظر التجول، وأعيد العاملون الفلسطينيون من أماكن عملهم في اسرائيل، ونفّذت قوات الامن الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة شملت مناطق عديدة في الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين. وقد ربطت مصادر اسرائيلية تلك الخطوات القمعية بثلاثة تطوّرات أساسية حصلت في الفترة الاخيرة، وهي: «التصعيد في مستوى العنف وحجم المشاركة في تظاهرات الانتفاضة في قطاع غزة؛ و' تسرّب ' الانتفاضة الى داخل اسرائيل، وزيادة العمليات داخل الخط الاخضر خلال الشهر الاخير، ومن ضمنها مقتل اثنين من [المستوطنين] في القدس، وخطف الجندي ايلان سعدون، ومحاولة الاعتداء على الشرطة في شمال اسرائيل، اضافة على عمليات أخرى؛ وكذلك المبادرة السياسية لحكومة اسرائيل. والهدف من [تلك الاجراءات] هو الاثبات للسكان في المناطق [المحتلة]، انه، في مقابل مبادرة السلام، لن تتردد اسرائيل في استخدام ' القبضة الحديدية' في قمع الانتفاضة» (دان سغير، **هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٩).

ردود الفعل

التقى معظم الآراء والتعليقات الاسرائيلية، ازاء السياسة الاسرائيلية الجديدة، على وصف تلك السياسة بأنها تعبير واضح عن وصول حكومة اسرائيل وأدوات قمعها الى طريق مسدود، نتيجة افلاس سياستها في المناطق المحتلة، ومقاومة الشعب الفلسطيني الباسلة للاحتلال، ممّا يدخل الأزمة، في تلك المناطق، طوراً جديداً من أطوار الصراع. وما يجرى، الآن، ليس الّا بداية «المرحلة الجديدة في الانتفاضة التي بدأت تأخذ طابعاً شبيهاً بالثورة الجزائرية» (اوري نير، **هآرتس**، ٢٣/٥/١٩٨٩). ومن سمات المرحلة الحالية ـ حسب بعض الاسرائيليين ـ ان كل الاطراف المتورطة في النزاع في المناطق المحتلة، المنتفضين ومضطهديهم، والمواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، دخلوا في «طور جديد من تصعيد الأعمال العدائية المتبادلة. فالتصلّب السياسي بين الطرفين يترجم عصبية وهجمات حادّة في المنطقة، وتزداد عمليات الانتقام المتبادلة، الأمر الذي يوسّع دائرة الاحتجاج والتناقضات» (**المصدر نفسه**).

مسار تاريخي

القرار الاسرائيلي، القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، احتل المكان الابرز في اهتمام أصحاب الرأي من الاسرائيليين، نظراً الى ما يخلقه مثل هذا الاجراء من آثار مادية للفصل بين اسرائيل والمناطق المحتلة. فبالقدر الذي يلحق هذا الاجراء الضرر بالفلسطينيين، فانه يلحق ضرراً أكبر بالاسرائيليين